المجتمعُ التونسيُّ تركيبتُهُ وفئاتُهُ الاجتماعيةُ خلالَ القرنِ التاسعَ عشرَ 1837-1881م

د. منيرة علـــيّ مسعود الشيخي*
كلية الآداب والعلوم سلوق ، جامعة بنغازي ، ليبيا
البريد الإلكتروني : monira.ali@uob.edu.ly
تاريخ الارسال 2026/12/15م تاريخ القبول 2026/1/22م

A study entitled: Tunisian Society: Its Structure and Social Classes during the Nineteenth Century 1837-1881

Researcher: Dr. Monira Ali Masoud Al-Shaykhi
Affiliated Institution: University of Benghazi / Faculty of Arts and Sciences, Suluq Campus
Academic Rank: Associate Professor
Email: monira.ali@uob.edu.ly

Abstract:
This research examines the demographic integration and social cohesion in the Regency of Tunis, analyzing the ethnic diversity that included Berbers, Arabs, Andalusians, European communities, and Jews. It also sheds light on the political transformations and economic crises that Tunisia witnessed during the mid-nineteenth century and their impact on the social structure. The results showed that the provisions of the Fundamental Pact contributed to reinforcing class differentiation, as European merchants and senior statesmen monopolized foreign trade activities, leading to the deterioration of the local economy and the collapse of traditional crafts due to their high costs and the difficulty of competing with modern European goods. The living conditions of farmers also declined as a result of the tax burden, resulting in a deep class disparity among members of Tunisian society.
Keywords: Demographics, social classes, Tunisian society, artisans, farmers.

الملخـــص:

يستعرض هذا البحث التمازج السكاني والترابط الاجتماعي في إيالة تونس، محللاً التنوع العرقي الذي ضم البربر والعرب والأندلسيين والجاليات الأوربية، واليهود ، كما يُسلط الضوء على التحولات السياسية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها تونس خلال منتصف القرن التاسع عشر على البنية الاجتماعية، وقد أوضحت النتائج أن بنود عهد الأمان ساهمت في تعزيز التمايز الطبقي ، حيث استحوذ التجار الأوربيون

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

وكبار رجال الدولة على الأنشطة التجارية الخارجية، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد المحلي وانهيار الحرف التقليدية، نظراً لارتفاع تكاليفها، وصعوبة منافستها للبضائع الأوروبية الحديثة، كما تدنت الأوضاع المعيشية للفلاحين نتيجة للعبء الجبائي، مما أسفر عن تفاوت طبقي عميق بين أفراد المجتمع التونسي.

الكلمات المفتاحية: التركيبة السكانية، الطبقات الاجتماعية، المجتمع التونسي، الحرفيون، الفلاحون.

المقدمة:

كان لموقع تونس الاستراتيجي ومناخها المعتدل دورٌ مهمٌ في تشكيل نسيجها الاجتماعي المتعدد والمتنوع، فمنذ العصور القديمة تعاقبت على البلاد شعوب وافدة امتزجت مكوناتها الاجتماعية مع بعضها البعض، مما انعكس على مختلف جوانب الحياة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وقد ساهم هذا التمازج في بناء هُوية جامعة، وعزز تماسك البنية الاجتماعية التونسية، وقد شهدت البلاد خلال منتصف القرن التاسع عشر تحولات سياسية مفصلية بدأت مع سعي الباي محمد الثاني (1855-1859م) لإدخال بعض الإصلاحات لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تونس، وتكللت جهوده بإصدار عهد الأمان عام 1857م، الذي منح القوى الأوروبية امتيازات واسعة سمحت لهم بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، مما فاقم الأزمة الاقتصادية وأغرق تونس في ديون ضخمة، دفعت الباي محمد الصادق (1859-1882م) إلى الاقتراض من الدول الأوروبية، وتبع ذلك فرض ضرائب مضاعفة على الأهالي، مما أشعل انتفاضة الفلاحين الكبرى التي عكست رفضهم للضغوط المعيشية عام 1864م، وقد مهدت هذه التحولات والفوضى العارمة المناخ المناسب للتغلغل الأجنبي في البلاد، الذي بلغ ذروته عام 1881م، عندما أجبرت تونس على توقيع معاهدة باردو التي أرست الحماية الفرنسية على البلاد، لتبدأ مرحلة جديدة شكلت نقطة فاصلة في التاريخ التونسي، وغيرت مسار البلاد التونسية بشكل شامل.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تتبلور إشكالية البحث في تحليل التغيرات السياسية والأزمات الاقتصادية التي مر بها المجتمع التونسي خلال منتصف القرن التاسع عشر، وتأثيرها المباشر على التركيبة السكانية والطبقات الاجتماعية التونسية، وشملت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

1 – كيف أثر الموقع الجغرافي لتونس على حركة الهجرات الداخلية والخارجية منذ

العصور القديمة؟

2 – ماهي العناصر السكانية في تونس خلال فترة القرن التاسع عشر، وكيف تباينت مكانتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن المجتمع ؟

3 – كيف ساهم التنوع الديني والثقافي في تكوين البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التونسي، خصوصاً في المدن الكبرى مقارنة بالأقاليم الريفية ؟

4 – ما دور فئات المجتمع المختلفة في تشكيل التوازن الاجتماعي، وكيف انعكست السياسات الاقتصادية والإدارية للدولة على التباين الاجتماعي بينهم ؟

أهداف البحث :

1 – معرفة أثر الموقع الجغرافي لتونس على حركة الهجرات الداخلية والخارجية منذ العصور القديمة .

2 – التعرف على العناصر السكانية في تونس خلال فترة القرن التاسع عشر، وكيف تباينت مكانتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن المجتمع .

3 – توضيح مساهمة التنوع الديني والثقافي في تكوين البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التونسي، خصوصاً في المدن الكبرى مقارنة بالأقاليم الريفية .

4 – شرح دور فئات المجتمع المختلفة في تشكيل التوازن الاجتماعي، وكيف انعكست السياسات الاقتصادية والإدارية للدولة على التباين الاجتماعي بينهم .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث المعنون بـ (المجتمع التونسي تركيبته وفئاته الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر 1837-1881م) في تحليل عمق البنية الاجتماعية التونسية، وكيف ساهم تمازجها الثقافي والحضاري في تطور المجتمع التونسي، مما انعكس إيجابياً على مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد، وعزز قدرة المجتمع على التكيف والتعايش والتبادل الإيجابي بين مختلف العناصر السكانية والفئات الاجتماعية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي الذي يرتكز على التحليل المُعمق للأحداث والوقائع التاريخية المُستقاة من نصوص الكُتب العلمية، بهدف الوصول إلى الحقائق التاريخية المرجوة بما يتماشى مع المنهجية العلمية الرصينة.

وتسهيلاً للعرض، ولضمان تسلسل الأفكار تم تقسيم الموضوع وفق المحاور الآتية:

-المطلب الأول : الخلفية الجغرافية والتاريخية لتونس ، والمطلب الثاني : التركيبة

السكانية ، والمطلب الثالث : فئات المجتمع التونسي ، وأخيراً الخاتمة؛ تناولت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

المطلب الأول ـ الخلفية الجغرافية والتاريخية لتونس:

تحتل تونس موقعاً جغرافياً متميزاً في الركن الشمالي الغربي من القارة الأفريقية، ويحدها شمالاً وشرقاً البحر المتوسط، وجنوباً ولاية طرابلس الغرب والصحراء الكبرى، بينما يحدها من الغرب الجزائر[1]، وتقدر مساحتها الإجمالية بنحو 120 ألف كيلو متر مربع[2]، وتُشكل الصحراء نسبة 40% منها، بينما تُغطي الأراضي الخصبة المُحاذية للبحر المساحة المتبقية[3]، ويمتاز مناخها بالاعتدال، مع تباين معدلات كميات الأمطار فيها بين المناطق والسنوات[4]، وتتصف سواحلها بالانبساط، وتتميز تضاريسها بمحدودية الارتفاع، حيث لا تتجاوز مسافة 300 متر فوق مستوى سطح البحر[5]، وتتصل البلاد التونسية بالجزائر عبر سلسلة جبال أطلس التي تُشكل رابطاً طبيعياً لمنطقة المغرب العربي، وتمتد هذه الجبال داخل الأراضي التونسية من الجنوب الغربي، وتحديداً من منطقة تيسة وصولاً إلي الشمال الشرقي عند جبال زغوان وبوقرين، حيث يتجاوز ارتفاعها 1500 متر قرب الحدود الجزائرية، ثم يتناقص تدريجياً صوب الشمال عند التلال الخصبة المُجاورة لبنزرت وماطر[6]، وتتباين الخصائص الطبيعية في تونس ضمن ثلاثة أقسام رئيسة: يُمثل القسم الشمالي إحدى أهم المناطق حيث تنتشر المزارع الخصبة التي يخترقها نهر مَجِردة، الذي يمتد من الغرب إلى الشرق ليصب في خليج تونس، ويمتاز بوفرة المياه شتاءً وشحها صيفاً[7]، أما المنطقة الساحلية فتمتد على طول البحر المتوسط شرقاً، وتضم أراضيَ خصبة، وتتسم بالكثافة السكانية العالية، وكثرة العمران، أما القسم الجنوبي فيشمل السهول الواسعة والمراعي الشاسعة وواحات النخيل[8]، ولكن أراضيه يغلب عليها الطابع الصحراوي مما يجعلها غير صالحة لزراعة الحبوب، نظراً لندرة الأمطار المُتساقطة في هذه المنطقة[9].

ومن الناحية التاريخية بسط الفنيقيون نفوذهم على البلاد التونسية على مدى ألف عام كاملة، ابتداءً من أواخر الألفية الثانية قبل الميلاد، وانتهاءً بسقوط قرطاج على يد الرومان عام 146 قبل الميلاد، وقد عرفت البلاد التونسية ازدهاراً ملحوظاً خلال الحقبة الرومانية، تجلى في مختلف الأبعاد الحضارية والمعمارية، ومع بداية عام 439م آلت السيطرة على شمال أفريقيا بأكمله إلى الوندال الجرمانيين، الذين استقروا بقرطاج واتخذوها عاصمة لهم، وفي تطور لاحق تراجع النظام الوندالي تدريجياً حتى

انهار عام 533م، مما مهد الطريق أمام البيزنطيين لاستعادة النظام والحضارة الرومانية، والسيطرة على شمال البلاد التونسية وسواحلها، وقد عانت البلاد في تلك الفترة من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، الأمر الذي أسهم في تهيئة ظهور قوى جديدة وفاعلة خلال القرن السابع الميلادي، تمثلت في الفتح الإسلامي على يد العرب، وما ترتب عليه من اعتناق معظم الأهالي التونسيين للدين الإسلامي[10]، وقد شهدت تونس تعاقب العديد من الدول الإسلامية على حكمها منذ الفتح، وكان أبرزها دولة الأغالبة (800-909م)، والدولة الفاطمية(909-969م)، والدولة الصنهاجية (972-1152م)، والدولة الموحدية(1152-1229م)، وصولاً إلى الدولة الحفصية(1229-1574م)، وبسقوط الحفصيين سيطر العثمانيون على البلاد، وامتد حكمهم مدة ثلاثة قرون[11]، وانقسمت فترة حكمهم إلى ثلاث مراحل رئيسة؛ بدأت بمرحلة الباشوات الممتدة بين عامي(1574-1591م)، التي اتسمت بقصر مدتها نسبياً، وكان الباشا هو المُمثل المُباشر للسلطان، وتلتها مرحلة الدايات(1591-1640م)، الذين استولوا على الحكم في تونس إثر الانقلابات العسكرية، وكانوا خليطاً من الأتراك والأعلاج والمماليك مع بقاء تبعيتهم الاسمية للعثمانيين، وانتهت هذه المرحلة بزوال دولة بني مراد، أما المرحلة الثالثة فقد اتسمت بفترة حكم طويلة للبايات الحُسينيين، وبدأت بتولي الباي حُسين بن علي[12] مقاليد الحكم في تونس عام 1705م[13]، وامتد حكم الحُسينيين في البلاد التونسية عبر فترتين تاريخيتين؛ كانت الأولى في ما بين(1705-1837م)، وقد تخللتها العديد من الاضطرابات والصراعات الداخلية والخارجية، أما الثانية فكانت بين عامي(1837-1881م)، وقد شكلت هذه الحقبة منعطفاً حاسماً في تاريخ تونس، إذ عمد الحسينيون على ترسيخ الحكم الوراثي، وذلك بانتقال مقاليد السلطة إلى الأكبر سناً داخل العائلة الحسينية مع تسليمه كامل الصلاحيات، وقد تمتع البايات التونسيون باستقلالية كبيرة في الحكم، إذ اقتصر الدور العثماني على بعض الجوانب الشكلية كصك النقود باسم السلطان وإرسال مبلغ مالي إلى إستانبول اعترافاً بالنفوذ العثماني، وقد تعززت استقلالية الحُسينيين في حكم تونس خلال عهد حمودة باشا(1782-1814م)[14]، إذ توقفوا عن إرسال الأموال، واعتمدوا لتونس علماً خاصاً بها، وأبرموا العديد من المعاهدات التجارية مع الدول الأوربية بمعزل عن السلطان العثماني[15].

وبعد تولي الباي محمد الثاني(1855-1859م)[16] حكم البلاد، سعى إلى إدخال إصلاحات جديدة، لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية المُتردية، فأصدر(عهد الأمان)[17] عام 1857م، الذي أعطى الأوروبيين امتيازات وصلاحيات مكنتهم من

التدخل في شؤون البلاد، وقد تزامن ذلك مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، مما اضطر تونس للاقتراض من الدول الأوربية في عهد محمد الصادق باي (1859-1882م)[18]، الذي سمح لوزيره مصطفى خزنة دار بحرية التصرف في تسيير أمور البلاد، مما أدى في النهاية إلى إفلاسها، نتيجة لذلك لجأ الباي إلى مضاعفة الضرائب عام 1863م، مما أشعل فتيل الثورة التونسية عام 1864م بقيادة علي بن غذاهم، ونتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، وجدت تونس نفسها تحت رحمة القوى الأجنبية المتربصة بها[19]، مما أجبر الباي على توقيع معاهدة باردو التي فرضت الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م[20]، وبموجبها التزمت فرنسا بقمع ثورات القبائل المتمردة، مقابل تسليم السلطة الفعلية لممثلي الجانب الفرنسي مع إبقاء الباي الحُسيني على العرش، وتوفير الحماية له ولأسرته، وتخصيص مبلغ كبير من ميزانية الدولة لتغطية نفقات العائلة الحُسينية[21] .

المطلب الثانـــــي ـ التركيبة السكانية:

نظراً للموقع الممتاز الذي تمتعت به تونس كانت ملتقى للحضارات الكبرى التي توافدت عليها من الشرق والغرب على مر العصور، وقد تعاقبت عليها شعوب وأمم مختلفة، وكل أمة من هذه الأمم حملت معها عاداتها وتقاليدها ونُظم حياتها ولغتها، وهذا الامتزاج الحضاري ساهم بشكل فعال في تطورها و ازدهارها[22]، ويمكن تقسيم المجتمع التونسي إلى قسمين :

أ ـ سكان المدن (الحضر):

هم السكان القاطنون بالمدن التونسية التي تتركز بشكل أساسي على السواحل الشرقية والشمالية للبحر المتوسط، وهي تتميز بظروف مناخية مواتية للعيش، كما تتمتع بتنظيم اجتماعي متقدم نسبياً مقارنة بالبيئة الريفية، فضلاً عن انفتاحها الاقتصادي الذي عزز مكانتها كمركز لاستقطاب السكان[23]، وقد ضمت التركيبة السكانية في المراكز الحضرية عدة عناصر مختلفة تمثلت في الآتي :

1ـ السكان المحليون:

يعد البربر هم السكان الأصليين المحليين للبلاد التونسية، والذين كانوا يدينون بالمسيحية قبل الفتح الإسلامي[24]، وتُشير المصادر إلى أن كلمة البربر مصطلح لاتيني وتعني الأعجمي، وقد أطلقها الرومان على سكان شمال أفريقيا لعدم فهمهم للغتهم، بينما أطلق البربر على أنفسهم تسمية (أمازيغ) وتعني الأحرار أو الأشراف، وقد عرفوا بشجاعتهم وشدة بأسهم[25]، وانتشرت قبائلهم في جميع أقاليم البلاد

التونسية[26]، ونذكر منهم زناتة وكُتامة وهوارة ومصمودة ولواتة وصنهاجة[27]، وكذلك استوطن تونس العنصر العربي، الذي امتزجت أنسابه بالسكان الأصليين[28]، ويعود وجودهم بالبلاد التونسية إلى الفتوحات الإسلامية التي حدثت خلال منتصف القرن السابع الميلادي[29]، وتعزز وجودهم بشكل كبير مع حلول منتصف القرن الحادي عشر الميلادي إثر غزوات قبائل بني سليم وبني هلال، حيث قاموا بمد نفوذهم في البلاد وعملوا على نشر اللغة العربية والدين الإسلامي، واندمجوا مع السكان المحليين حتى أصبح من الصعوبة التفريق بينهم وبين البربر[30] .

2 ـ الأندلسيون:

شكّل سقوط غرناطة 1492م نقطة تحول حاسمة في تاريخ الوجود الإسلامي بالأندلس، وأدى إلى انهيار آخر معاقل المسلمين فيها على يد ملوك الكاثوليك، الذين أصدروا مرسوماً يُلزم المسلمين باعتناق المسيحية أو الرحيل عن البلاد، مما أفضى إلى هجرة جماعية للأندلسيين باتجاه شمال أفريقيا[31]، وأشارت إحدى الإحصائيات التاريخية إلى توافد أعداد كبيرة منهم على تونس قدرت بنحو 100 ألف نسمة لعام 1607م، إبان حكم عثمان داي (1593-1610م)[32]، وقد استقرت المجموعات الأولى من هؤلاء المهاجرين في تونس العاصمة، وتوزعوا في مختلف أنحاء البلاد التونسية، وضمت صفوفهم أمراء سابقين، بالإضافة إلى الأدباء والشعراء والتجار والفنانين والحرفيين[33]، وعلى أثر دخولهم للإيالة التونسية ازدهرت العديد من مدنها اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وثقافياً[34]، فعلى الصعيد الاقتصادي هيمنوا على معظم النشاط التجاري في تونس، وطوروا الأساليب الزراعية، كما حسنوا من جودة الإنتاج الصناعي كدباغة الجلود وصناعة المنسوجات الحريرية والصوفية، بالإضافة إلى اتقانهم للصناعات المعدنية كصناعة الأسلحة والذخيرة[35]، وعلى المستوى الاجتماعي أضفى وجود الأندلسيين تنوعاً سكانياً؛ حيث اندمجوا وتفاعلوا مع أهل البلاد، وقد حظوا بمكانة مرموقة واحترام كبير لدى الحُكام وعامة الناس، كما ساهموا في نشر طابع التمدن وإشاعته بين من جاورهم، وبرعوا في مظاهر الأناقة في المأكل والملبس والمسكن[36]، كما كانت لهم بصمة واضحة في مجال العمارة، إذْ شيدوا حواضر عمرانية جديدة في تونس بطابع أندلسي منها: زغوان، وقلعة الأندلس، وتستو، وأسسوا أسواقاً لصناعة الحرير والنقش على الرخام، وقد استفاد أهل البلاد من هذا التطور العمراني[37]، وفي الميدان العلمي كانت لهم مشاركات كبرى في العلوم التجريبية والبحثية، وبرزوا في الرياضيات والهندسة والفلك، كما ساهمت جهودهم في الترجمة في إثراء اللغة العربية بالعديد من المصطلحات التقنية[38].

3 – الأتراك العثمانيـــون:

شكل الأتراك أحد عناصر التركيبة السكانية في المجتمع التونسي، منذ أن خضعت الإيالة للحكم العثماني عام 1574م[39]، وقد انقسم الأتراك إلى فئتين؛ الأولى تشمل العثمانيين القادمين من الأناضول والروملي، ومعظمهم من الجيش الإنكشاري، أما الفئة الثانية فتضم الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام والتحقوا بالأتراك، وهؤلاء عرفوا بالأعلاج أو أسرى القرصنة، وترجع أصولهم إلى بلدان أوربية، وقد تميزوا بإجادتهم للغات والتقنيات الأوربية، وعلى الرغم من محدودية أعدادهم في الحواضر التونسية إلا أنهم حظوا بمكانة سياسية وعسكرية وإدارية بارزة[40]، وقد شغل العنصر التركي المرتبة العليا في البنية الاجتماعية خلال فترة القرن السادس عشر، وضم: الباشوات، الدايات، البايات، قادة الأسطول، قادة الجند، الجند الإنكشارية[41]، وبمرور الزمن انصهر الأتراك مع السكان المحليين على غرار أسلافهم ، نتيجة للروابط الدينية، مما أدى إلى ظهور نسيج اجتماعي وثقافي متنوع برزت من خلاله أسر عريقة من أصول تركية، مارست دوراً مهماً في جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشرٍ[42].

4 – الكراغلة:

ظهر عنصر الكراغلة نتيجة للتصاهر بين الجنود العثمانيين والسكان المحليين[43]، واكتسب هؤلاء مكانة مرموقة في الهيكل الاجتماعي بعد الأتراك، وتمتعوا بالعديد من المزايا شملت تقلد المناصب الإدارية والحصول على تسهيلات وإعفاءات ضريبية[44]، وقد استوطنوا في المدن الساحلية الكبرى، مثل المهدية والمُنستير وبنزرت وغار الملح[45]، بعد أن أعادوا إعمارها وترميمها، الأمر الذي جعلهم يُشكلون أغلبية سكان هذه المدن[46] .

5 – اليهود:

تُشير المصادر التاريخية إلى تواجد اليهود في البلاد التونسية منذ العصور القديمة، التي تعود إلى فترة الحكم الفينيقي في القرن الثالث قبل الميلاد، وتلا ذلك موجات من الهجرات اليهودية المُتعاقبة، ابرزها القادمة من بلاد الأندلس بعد سقوط غرناطة، ثم التي قدمت من بلاد القرانة بإيطاليا في القرن الثامن عشر الميلادي[47]، وبلغ عددهم حوالى 20 ألف نسمة خلال القرن التاسع عشر، وكان ليهود القرانة دور بارز في التحكم بالتجارة الخارجية للعاصمة التونسية بفضل العلاقات الأسرية والتجارية التي تربطهم مع إيطاليا وفرنسا، مما منحهم مكانة اجتماعية متميزة[48]، وقد تركزت معظم الجالية اليهودية التونسية في مدينة تونس العاصمة، بينما توزعت اعداد أخرى منها

على مدن: سوسة، صفاقس، بنزرت، باجة، نابل، جربة، مع وجود قلة تقطن الأرياف[49]، وقد حظي اليهود طوال فترات الحكم الإسلامي في تونس بالتعايش السلمي والهادي مع جيرانهم المسلمين، وعاشوا في أحياء خاصة بهم، مارسوا فيها شعائرهم الدينية بحرية تامة، فضلا عن مشاركتهم الفاعلة في الميادين الاقتصادية والثقافية، متجاوزين الاختلافات اللغوية والدينية والثقافية بينهم وبين أبناء البلاد[50] .

6 – الأوروبيون:

ضمت الإيالة التونسية العديد من الجاليات الأجنبية الأوروبية التي شهدت أعدادها تزايداً ملحوظاً خلال القرن التاسع عشر، نتيجة لعدة عوامل منها التطور الصناعي في أوروبا، وتعزيز الروابط التجارية مع تونس، فضلاً عن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد[51]، وتحديداً بعد صدور عهد الأمان عام 1857م، الذي منح الأجانب حقوق ممارسة جميع المهن والملكية العقارية في البلاد[52]، مما ساهم في توافد أعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين، وكان منهم الفرنسيون والإيطاليون والمالطيون والإسبانيون وإلبونانيون وغيرهم، وبحسب إحصائية عام 1881م تجاوز عدد الجاليات الأوروبية 19 ألف نسمة، وتركز أغلبهم في مدينة تونس العاصمة والمدن الساحلية مثل بنزرت وصفاقس وسوسة[53]، وكان لهؤلاء المهاجرين تأثير كبير على الجانب الاقتصادي في الإيالة خلال القرن التاسع عشر، حيث سيطروا إلى حد كبير على معظم الأنشطة التجارية والصناعية بالتعاون مع اليهود، مستفيدين من رؤوس أموالهم الضخمة[54] .

7 – الزنوج:

يرجع وجود الأقلية الزنجية في تونس إلى عصور قديمة[55]، وقد ارتبط وجودها بنشاط الحركة التجارية بين أواسط أفريقيا وشمالها[56]، حيث كان التجار يقومون بجلب العبيد من بلاد: بُرنو، وكانو، تمبكتو، ويقومون بعرضهم للبيع في أسواق تونس، وكانت أثمانهم تتفاوت حسب إتقانهم للمهارات سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، وقد استخدموهم في المهام الشاقة كفلاحة المزارع وخدمة المنازل[57]، ولم يكن من اليسير إعطاء تحديد دقيق لتعداد العبيد في تونس بمختلف مناطقها، إلا أن الأكيد هو تناقص أعدادهم خلال منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة لصدور قرارات تحريم تجارة الرقيق وإلغاء العبودية، وتُشير إحدى الإحصائيات لعام 1856م إلى أن عددهم كان يتراوح ما بين 6000 - 7000 نسمة تقريباً[58]، واستقروا في مدن الجنوب التونسي مثل قابس وجربة[59]، وقد اندمج هؤلاء الزنوج في المجتمع المحلي، وتصاهروا مع سكانه، لا سيما على مستوى الأسر الثرية المرموقة وكبار المسؤولين الذين ضموا

بعض النساء الزنجيات إلى عائلاتهم، ومع ذلك لم يتمكن العبيد من الارتقاء في الهرم الاجتماعي، إذ ظلوا مهمشين بسبب النظرة الدونية التي كانت سائدة تجاههم في المجتمع التونسي(60).

وهكذا فقد أسهم تنوع التركيبة السكانية في المدن التونسية بشكل فعال في ازدهارها ونموها، مما جعلها وجهة رئيسة لاستقطاب السكان، وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المراكز الحضرية، سعياً وراء فرص العمل والتجارة والعلم، وبذلك برز عنصر (البرانية) الذي شمل القادمين من الأرياف التونسية وأيضاً الوافدين من الدول المجاورة كالطرابلسيين والجزائريين والمغاربة، وهؤلاء قدموا إلى تونس إمّا بحثاً عن العمل أو طلباً للعلم، ومثال ذلك الشيخ محمد الفاسي الذي وفد من مدينة فاس المغربية، وتولى التدريس بجامعة الزيتونة(61) .

ب – سكان الأرياف:

استوطن سكان الأرياف التونسية في الأقاليم الداخلية التي تتسم بظروف بيئية صعبة، والتي تشمل الشمال الغربي والصحراء والمناطق القاحلة(62)، وينحدر معظم سكان هذه المناطق من أصول القبائل العربية التي انقسمت إلى قسمين هما:

1 – القبائل المخزنية:

هي تلك القبائل التي تميزت بالولاء التقليدي والتحالف الوثيق مع السلطة، سواء من خلال الخضوع الطوعي أو بعد إخضاعها بالقوة، ومن بين هذه القبائل: دريد والهمامة وجلاص، وكانت تحصل مقابل ذلك على عدة امتيازات كالإعفاءات الجبائية والإعانات، مما عزز دعمها للسلطة المركزية في إخضاع المجتمع القبلي والريفي، وقد شكلت القبائل المخزنية ركيزة أساسية لدعم استقرار السلطة الحاكمة(63)، وجمعَ شيوخها بين الوظائف العرفية الداخلية والمهام السيادية والإدارية، والتي تشمل تنظيم وتحصيل الجبايات، وبسط السيطرة على القبائل المتمردة وقمعها، لتعزيز الأمن والاستقرار في تلك المناطق(64) .

2 – القبائل الخاضعة:

استقرت هذه القبائل في المناطق الشمالية والسهول القريبة المُحاذية لوادي نهر مَجِردة، كقبائل أولاد سالم وأولاد سديرة(65)، وقد اعتمدت في نمط عيشها على الزراعة وفلاحة الأرض(66)، ولكنها لم تستفد من مردودها الاقتصادي نظراً لثقل الأعباء الجبائية المفروضة عليها من قِبل السلطة المركزية، وهذا الوضع ساهم بدوره في إعاقة تطور المجتمع الريفي، إذ أدى الضغط الضريبي وتكريس هيمنة المراكز الحضرية على القرى إلى انتشار واسع لملكيات الأمراء وحاشيتهم الذين بسطوا

سيطرتهم على مساحات شاسعة من أراضي القبائل[67]. وهذه العوامل مجتمعةً أسهمت في جعل المجتمع الريفي يرزح تحت ضغوط مستمرة، وفي حالة تبعية دائمة للسلطة الحاكمة في المدن، مما أثر بشكل سلبي ومباشر على وضعه الاقتصادي ومستواه المعيشي.

المطلب الثالث ـ فئات المجتمع التونسي:

يتشكل المجتمع التونسي من نسيج اجتماعي متنوع، ويضم فئات وشرائح مختلفة تعكس تمازجه وتفاعلاته الفكرية والثقافية، وهذا التكوين أسهم في بناء هوية جامعة للتونسيين كافةً، وقد تنوعت هذه الفئات بين طبقات اجتماعية مختلفة شملت: الفئة الحاكمة، القضاة والمفتين، والعلماء، والتجار، والحرفيين، والفلاحين.

1 – الفئة الحاكمة:

يأتي على رأس الفئة الحاكمة الباي الذي يُمثل السلطة العليا في التنظيم السياسي، كما ضمت كبار الوزراء والمستشارين ورجال الدين وأعيان البلاد من ذوي النفوذ و الثروة، شملت أيضاً زعماء القبائل المخزنية والنخبة التونسية المُثقفة، وقد انصهر هؤلاء في الهيكل الإداري للدولة[68]، وعملوا بشكل جماعي على مساعدة الباي في تصريف شؤون الحكم في البلاد[69]، خاصة الوزراء الذين اكتسبوا أهمية استثنائية نظراً لاعتماد الباي عليهم في تسيير دفة الإدارة، والجدير بالإشارة أن عنصر المماليك قد هيمن على معظم مناصب الوزارات، باستثناء منصب (الباش كاتب)، الذي كان يتم اختياره بِعناية من أهل العلم وأبناء الأسر التونسية العريقة، مما جعله يُمثل حلقة وصل أساسية بين المؤسسة العلمية وبين السلطة الحاكمة[70]، وقد اتسم النظام السياسي للباي بمركزية السلطة، حيث جمع بين يديه السلطتين التنفيذية والتنظيمية، أما السلطة التشريعية فقد ضبطتها ونظمتها قواعد الشريعة الإسلامية، التي تستلزم بالضرورة التشاور والتعاون في صياغة القوانين، وهذا يحول دون انفراد صاحب السلطة العليا المنتخب من قِبل ممثلي الشعب بسن التشريعات دون الرجوع إلى آرائهم[71]، وتأكيدا لهذا الحق وترسيخاً لمشاركة المُمثلين الشرعيين في القرار السياسي، أستُحدِث المجلس الأكبر للهيأة التشريعية عقب صدور الدستور عام 1861م، والذي ضم ستين عضواً؛ تم تعيين عشرين منهم من كبار المسؤولين الحكوميين التونسيين بينما اختير أربعون عضواً من وجهاء البلاد، ولضمان استمرارية التجديد، كانت تُجرى عملية انتخاب سنوياً لخُمس أعضاءَ المجلس بالقرعة استناداً إلى قائمة مرشحين يقدمها المجلس ويُصادق عليها الباي[72]، وقد أدى هذا المجلس دوراً مهماً في دعم مسار

الإصلاح شمل إعداد القوانين وإقرار الميزانية والتصويت على الضرائب، ويُذكر أن خير الدين التونسي(1820-1890م) ترأس هذا المجلس خلال الفترة ما بين 1862-1865م، ولكنه اضطر لتقديم استقالته نتيجة لتجاوز الحكومة لصلاحيات المجلس، وتحديداً برفضها أخذ موافقته على الاقتراض الخارجي من فرنسا، بالإضافة إلى فرضها ضرائب شخصية على الأهالي[73].

وفي سياق التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها تونس خلال القرن التاسع عشر برز دور خير الدين كشخصية محورية، لم تقتصر إسهاماته على الجانب السياسي فقط، بل امتدت لتشمل الفكر والإصلاح مما وضعه في طليعة قادة الحركة الإصلاحية التونسية خلال تلك الفترة، مخلفاً أثراً بالغاً في مسار البلاد[74]، وعلى غرار ذلك نجد عدداً من المثقفين التونسيين البارزين الذين تأثروا بالتوجه للإصلاح والتحديث، ومنهم أحمد بن أبي الضياف (1802-1874م)، ومحمود قابادو (1815-1874م)، ومحمد بيرم الخامس(1840-1889م)، وسالم بوحاجب (1827-1924م)، وغيرهم ... وهؤلاء تقلدوا مناصب رفيعة في مؤسسات الدولة، وأسهموا بفاعلية في إرساء دعائم العديد من الإجراءات التحديثية في تونس، لمواكبة التطورات الديمقراطية الأوروبية[75]،وقد تجسدت غالبية هذه الإصلاحات في ميادين الإدارة وإعادة هيكلة الهيئات الوزارية، بالإضافة إلى تنظيم شؤون التعليم والأوقاف[76]، وقد أثرت هذه النخبة المُثقفة بشكل مباشر في مسار تاريخ تونس الحضاري والسياسي الحديث، حيث شاركت في صياغة التشريعات التأسيسية التي أسهمت في إحداث نقلة نوعية على مستوى مؤسسات الدولة، بما يتماشى مع متطلبات الإصلاح والحداثة[77].

وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي بذلها المصلحون التونسيون إلا أن الحركة الإصلاحية بقيت محصورة في نطاق ضيق نتيجة لعدة عوامل أهمها رفض بعض العلماء لفكرة التحديث، لخشيتهم من ظهور شرائح اجتماعية جديدة تهدد مناصبهم العلمية والدينية التي توارثوها، وامتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها في الدولة، بالإضافة إلى اعتبارهم أن الحراك التحديثي كان استجابة للضغوط الأجنبية، وليس نابعا من إرادة السلطة الحاكمة، فقد قيَّموا التجديد بأنه تنازلٌ للقوى الأجنبية التي دعمت هذه التجربة لضمان مصالحها في البلاد، خاصة بعد صدور عهد الأمان عام 1857م، أما العامل الأبرز فتمثل في الاستعمار الفرنسي الذي دعم الإصلاحات في مستهلها لتحقيق مآربه، ومن ثَم عمل على تقويضها لاحقاً لتحقيق غايته المُتمثلة في فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م[78].

2 – القضاة والمُفتون:

تأتي فئة القضاة في المرتبة الثانية بعد الحكام ومعاونيهم في تدرج طبقات المجتمع التونسي من الأعلى إلى الأسفل، وقد بذل البايات الحسينيون قصارى جهدهم للسيطرة على السلطة القضائية، وإخضاعها تحت إشرافهم المباشر، وقد جاء ذلك في إطار مساعيهم للحد من هيمنة الأتراك الذين كانوا يعمدون إلى تعيين قضاة حنفيين تابعين لهم في تونس[79]، لذلك عمل الحسينيون على تنصيب قضاة محليين يتبعون المذهب المالكي الذي يُمثل مذهب معظم سكان البلاد في مختلف المناطق التونسية، ليكونوا بعيدين عن المجلس الشرعي في العاصمة، والجدير بالإشارة أن هؤلاء القضاة انحدروا من عائلات تربطها علاقات وثيقة بالسلطة الحاكمة، فعلى سبيل المثال كانت هناك عائلة الشريفي التي تولت الشؤون القضائية بصفاقس، بينما اختير القضاة في المناطق الريفية من قبيلتي دريد والهمامة الموالية للبايات الحسينيين[80]، وقد أُوكلت للقضاة الحنفيين والمالكيين مهام متعددة شملت الجوانب القضائية والدينية معاً[81]، كما أدوا دوراً كبيراً في فض النزاعات الاجتماعية في البلاد كالخصومات العائلية المُتعلقة بالزواج والطلاق والمواريث والنفقة وغيرها، ولم يقتصر دور القضاة على الجوانب القضائية والدينية فحسب بل شملت السياسة أيضاً، فكثيراً ما كان الباي يأخذ الرأي والمشورة من رئيس القضاة في شؤون الحكم والأحوال العامة للبلاد[82]، وقد برز خلال منتصف القرن التاسع عشر بتونس نخبة من القضاة الحنفيين نذكر منهم: الشيخ محمد بن الخوجة ،محمود بن باكير ،مصطفى بيرم ،حسن بن الخوجة ،محمد البارودي ،محمد بن مصطفى بيرم ،إسماعيل الصفاجي، كما برز من القضاة المالكيين الشيخ محمد السنوسي بن منية ،محمد بن سلامة، محمد البنا، صالح النفير، محمد النفير، الطاهر النفير، إسماعيل التميمي[83] .

أما المفتون الشرعيون فقد وجدوا بالبلاد التونسية منذ العهد الحفصي[84]، غير أن البايات أحدثوا تعديلات جوهرية على نظام الإفتاء، بإضافة منصب (باش مفتي) مالكي إلى جانب المفتي الحنفي؛ لتحقيق التكافؤ بين المذهبين بعدما كان الإفتاء في السابق محصوراً على المذهب الحنفي، وذلك تماشياً مع سياسة البايات الرامية إلى دمج السكان المحليين في السلطة والذين كان أغلبهم على المذهب المالكي، ومن المفتين المالكيين البارزين خلال تلك الفترة الشيخ إسماعيل التميمي[85] .

3 – العلماء:

تمتع العلماء بمكانة مرموقة في المجتمع التونسي، وحظوا باحترام وتقدير الجميع، وكان لهم تأثير كبير في النهوض بالحياة الفكرية والثقافية في البلاد[86]، وبفضل

العطاء الكبير الذي قدموه أصبحت تونس مركزاً للإشعاع العلمي والحضاري الإسلامي؛ حيث توافد عليها طلاب العلم من كل أنحاء العالم الإسلامي؛ لينهلوا من معينها الفكري، ويستقوا من شيوخها الأجلاء علوم الشريعة الإسلامية[87]، وكان من أبرز العلماء التونسيين الشيخ إبراهيم الرياحي، الذي أحاط بمختلف معارف عصره واشتهر بصيته الأدبي والاجتماعي، كما تولى التدريس بجامعة الزيتونة، ومن مؤلفاته المهمة (حاشية العلامة إبراهيم الرياحي على شرح ميارة لمختصر خليل)، كما يُعد الشيخ أحمد بن الحُسين من العلماء الأجلاء، وكان معروفاً بثقافته وعفته ومكانته الاجتماعية المرموقة، وكان أحد رموز جامعة الزيتونة، ومن مؤلفاته الشهيرة (حاشية العلامة أحمد بن حسين على بعض شروح المختصر)[88] ... وغيرهم من العلماء الأفاضل الذين لمعت أسماؤهم في تلك الفترة .

4 – التجار:

تُعد فئة التجار إحدى أبرز الشرائح الاجتماعية في تونس، حيث اتسم الوسط التجاري التونسي خلال منتصف القرن التاسع عشر بتنوع الخلفيات الاجتماعية والعرقية والدينية، فقد ضم إلى جانب التجار المحليين والأندلسيين تجاراً أجانب أوروبيين من مختلف الجنسيات، بما في ذلك الفرنسيون والإنجليز والهولنديون والايطاليون والمالطيون وغيرهم، بالإضافة إلى تجار اليهود[89]، وقد شهدت البلاد التونسية خلال فترة القرن الثامن عشر حركة تجارية نشطة مدعومة بتشجيع البايات الذين سعوا من خلالها إلى دعم خزينة الدولة بالأموال، وكان الباي حمودة باشا أكثرهم حرصاً على هذا المجال، حيث أصدر قراراً يمنع التجار الأوروبيين من شراء المحاصيل الزراعية مباشرة من الفلاحين، مُشترطاً أن تتم هذه العملية حصراً بواسطة تجار تونسيين، وكان الهدف من هذا الاجراء ضمان هامش ربح للتجار المحليين في كل عملية مبادلة تجارية، وكذلك العمل على حماية الفلاحين من الاستغلال الأجنبي[90]، ولكن مع حلول منتصف القرن التاسع عشر بدأت مكانة التجار المحليين في الانحصار وتدهورت تجارتهم واضمحلت؛ نتيجة للتطورات الاقتصادية المتسارعة وانفتاح تجارة الإيالة التونسية نحو الدول الأوروبية، الذي تعزز بدخول تونس في مسار التحديث[91]، وقد تجلى ذلك بوضوح في خضوع البضائع التونسية لرسوم جمركية باهظة بمقتضى الامتيازات التجارية التي مُنحت للدول الأوروبية، مقابل فرض ضريبة مُيسرة على الواردات الأجنبية عند استيرادها، حيث لم تتجاوز نسبتها 8% من قيمتها[92]، ونتيجة لذلك جنى التجار الأوروبيون أرباحاً طائلة، الأمر الذي أدى إلى إفلاس نظرائهم المحليين، وفرضوا هيمنتهم على تجارة أهم الموارد الأساسية بتونس المُتمثلة في زيت

الزيتون والقمح والصوف، مستغلين تحكمهم في الأسواق الدولية التي احتكرتها فرنسا وإنجلترا وإيطاليا بنسبة 90% وكان ذلك عام 1860م[93].

5 – الحرفيون:

كان للحرفيين التونسيين دورٌ بارزٌ في دعم الاقتصاد التونسي، حيث تميزوا بإنتاج العديد من الصناعات التقليدية المتنوعة خلال العهد الحُسيني[94]، وقد لاقت منتجاتهم الحرفية قبولاً واسعاً في المراكز التجارية بحوض البحر المتوسط والقارة الإفريقية، خاصة صناعة الشاشية بمختلف أنواعها، والمنسوجات الصوفية والحريرية، فضلاً عن الصناعات الجلدية والفخاريّة التي امتازت بها البلاد التونسية[95]، وقد انقسم الحرفيون التونسيون إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

أ – حرفيو صناعة الأعيان: وهؤلاء يمثلون فئة حرفية متخصصة كانت تُلبي متطلبات الطبقات الاجتماعية المرموقة، وهم صناع الشاشية، ومُسفِّرو الكُتب، ومُذهِّبو الأوراق، وصناع السروج، والعطارون، والنساجون، ومقطِّرو المياه، والنقاشون على الرخام .

ب – حرفيو الصناعات الرئيسة: وهم الذين يُزاولون حرفاً ضرورية لتوفير الاحتياجات اليومية للسكان، ويشملون الدباغين: نقاشي الحجارة، الحدادين، الشعارين، صناع الفخار، صناع الحقائب والأحذية الجلدية، وغيرها من الحرف الأساسية الضرورية اللازمة للحياة اليومية[96].

ومع منتصف القرن التاسع عشر بدأت هذه الحرف التقليدية في التراجع والتضاؤل جراء عوامل عدة، كان أبرزها التنافس الشديد مع المنتجات الأوروبية التي تميزت بالجودة العالية والأسعار المناسبة، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصناعات المحلية الحرفية، كما أن الأدوات المستخدمة في الحرف اليدوية بقيت تقليدية دون أي تطور يُذكر، إلى جانب الظروف القاسية التي كان يواجهها الحرفيون على يد أرباب العمل، مما اضطر العديد منهم إلى ترك مهنهم التي توارثوها، والبحث عن بدائل وظيفية أخرى[97].

6 – الفلاحـــــون:

عانى الفلاحون التونسيون من الاستغلال والعبء الضريبي المُجحف الذي فرضته عليهم السلطة الحاكمة، وكان معظمهم ينتمون إلى النسيج الاجتماعي القبلي، ويتوزعون في المناطق الريفية والبوادي، ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة وتربية المواشي، ويخضعون لشيوخ قبائلهم الذين بدورهم يتبعون سلطة المراكز الحضرية كما أسلفنا[98]، وقد تفاقمت أوضاع الفلاحين منتصف القرن التاسع عشر

بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد[99]، وهذا الوضع أدى إلى زيادة عبء الضرائب على الفلاحين، وكان أكثرها إجحافاً ضريبة المُجبي التي فرضها الباي محمد الصادق (1859-1882م) على سكان الأرياف والقرى؛ إذ ارتفعت من 36 ريالاً إلى 72 ريالاً على كل شخص، وقد استُثنِي من هذه الضريبة فئات معينة شملت الأعيان ورجال الدين ورجال الدولة، كما أُعفيت بعض المدن الكبرى مثل القيروان وسوسة والمُنستير وصفاقس وتونس، ونتيجة لذلك وقع العبء الأكبر لهذه الرسوم على كاهل الفلاحين بالدرجة الأولى، دون مراعاة لتقلبات المواسم أو ضعف الإنتاج، فكان لزاماً عليهم سدادها نقداً بغض النظر عن نجاح محاصيلهم أو إخفاقها[100]، الأمر الذي دفع الفلاحين إلى ترك ديارهم ومزارعهم واللجوء إلى المناطق الجبلية الصعبة للهروب من ملاحقة جُباة الضرائب، ونتيجة لهذه السياسة المُجحفة ثار الفلاحون عام 1864م مطالبين بإلغاء الزيادات الضريبية التي أجبرتهم على هجر مناطقهم وأراضيهم[101]، وبعد فترة وجيزة من تلك الانتفاضة حلت بالبلاد مجاعة شديدة تزامنت مع تفشّي وباء الكوليرا عام 1867م، مما فتك بأعداد كبيرة من سكان الأرياف وأبناء القبائل، حيث قُضي على ثلثي أفراد قبيلة الفراشيش القاطنة في تالة، وتقلص عددهم من 13,500 نسمة إلى 3,000 فرد، وتفاقمت الأوضاع بهلاك ثلثي الماشية جراء الجفاف والقحط خلال تلك الفترة العصيبة في ظل عجز الحكومة عن تقديم أية مساعدات[102].

وختاماً، توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

1 – كان لموقع تونس الحيوي أثر كبير على حركة الهجرات الداخلية والخارجية، حيث مثلت مركزاً لتفاعل الحضارات واستقبال شعوب مختلفة امتزجت مكوناتها الاجتماعية، مما عزز تنوع النسيج الاجتماعي والثقافي فيها .

2 – تباينت المكانة الاجتماعية والاقتصادية للعناصر السكانية بتونس خلال منتصف القرن التاسع عشر، إذ حظيت الفئات المقربة من الأسرة الحاكمة بنفوذ كبير، بينما عانت معظم الفئات الأخرى في المجتمع التونسي من الضغوط المعيشية والتهميش.

3 – ساهم التنوع الديني والثقافي في تكوين بنية اجتماعية واقتصادية متداخلة، خاصة في المدن الكبرى التي تميزت بانفتاحها واستقطابها للسكان، بينما ظلت الأقاليم الريفية تُعاني من الضغوط الجبائية وهيمنة المراكز الحضرية.

4 – أدت السياسات الاقتصادية والإدارية للدولة إلى تباين اجتماعي عميق، حيث انعكست الأزمات والديون والأعباء الجبائية المُثقلة سلباً على الفلاحين والطبقات

الفقيرة، وبالمقابل عززت هذه السياسات امتيازات فئات مُعينة مثل كبار المسؤولين والتجار الأوروبيين .

5 – ظلت المحاولات الإصلاحية محدودة في نطاق ضيق نتيجة لرفض بعض الفئات الاجتماعية للتحديث و تصاعد الضغوط الأجنبية، بالإضافة إلى اعتماد الإصلاح بشكل كبير على إرادة السلطة الحاكمة لا على دعم القاعدة الشعبية.

أما التوصيات فقد شملت الآتي:

1 – الدعوة إلى تبني سياسات اقتصادية تضمن الاستقلال المالي وحماية الموارد المحلية، مع التركيز على بناء قاعدة إنتاجية متنوعة و مستدامة.

2 – التأكيد على ضرورة معالجة التفاوت الطبقي، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال سياسات تضمن التوزيع العادل للثروات، وتكافؤ فرص التنمية بين الأقاليم والفئات الاجتماعية .

3 –المطالبة بإصلاحات جذرية تستمد شرعيتها من القاعدة الشعبية، وتتجاوز نطاق المصالح الضيقة، لمواجهة الضغوط الخارجية ورفض التبعية.

4 – التمسك بالهوية الوطنية، واستثمار التنوع الثقافي والديني كعنصر قوة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تُهدد البلاد .

5 –التشجيع على دعم البحث العلمي الرصين لاستخلاص الدروس اللازمة لبناء مستقبل أفضل قائم على الوعي التاريخي والتخطيط السليم .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش :

1–حسن حسني عبدالوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية، تونس ،1954، ص6، راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011،دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة،القاهرة،2011،ص7 .

2 – حسن حسني عبدالوهاب، مرجع سابق،ص6 .

3 – راغب السرجاني، مرجع سابق،ص7 .

4 – دائرة المعارف الإسلامية، تونس الخضراء، مطبعة المعارف بمصر، القاهرة، 1943، ص25

5 – الحبيب ثامر، هذه تونس، مكتب المغرب العربي، مطبعة الرسالة،د.ت،ص1،محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال،ط3 ،دار سراس للنشر، تونس،1993،ص9 .

6 – الحبيب ثامر،مرجع سابق،ص1 .

7 – حسن حسني عبدالوهاب،مرجع سابق،ص6،الحبيب ثامر،مرجع سابق،ص2،دائرة المعارف الإسلامية، مصدر سابق،ص26 .

8 – حسن حسني عبدالوهاب،مرجع سابق،ص6 .

9 – محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار،دار صادر، بيروت،د.ت،ج1،ص115 .

10 – محمد الهادي الشريف،مرجع سابق،ص ص17،23،33،34،39،40 .

11 – حسن حسني عبدالوهاب،مرجع سابق،ص ص64،87،88،101،105،133 .

12 – حسين بن علي: هو مؤسس الأسرة الحُسينية التي يعود نسبها إلى أصول يونانية، وقد تسلم قيادة إحدى فرق الفرسان في الجيش العثماني، واشتهر باستقامته ورجاحة عقله، مما ساعده على تولي المناصب الرفيعة في فترة وجيزة حتى وصل منصب الباي، وقد شهد عهده العديد من الإصلاحات مثل تحصين القلاع، وترميم الأسوار، ودعم الجيش، فاطمة جعيدير وآخرون، الأزمة المالية في تونس ودورها في فرض الحماية عام 1881م،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، الجزائر، 2020،الفونص روسو،الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، ترجمة:عبدالكريم الوافي،منشورات جامعة قاريونس سابقاً،بنغازي،1990،ج1،ص ص 161،163،حسن حسني عبدالوهاب،مرجع سابق،ص150 .

13 – الفونص روسو،مصدر سابق،ص37 .

14 – حمودة باشا: ولد عام 1759م وكانت والدته جارية من العجم تُدعى محبوبة، وقد حظي بتربية علمية شاملة تحت إشراف والده، إذ تلقى تعليماً في الشريعة الإسلامية، وتحديداً في الفقه الحنفي إلى جانب علوم الكلام والتاريخ والحساب والنحو، كما اكتسب مهارات اللغة التركية قراءة وكتابة، وامتدت فترة حكمة لتونس ثلاثة وثلاثين عاماً، وتوفي عام 1814م،فاطمة جعيدير وآخرون، مرجع سابق،ص13،الفونص روسو،مصدر سابق،ص239 ،أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق:لجنة وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب،تونس،1999م،مج 2،ج3 ،ص111 .

15 – بوقلقولة نعيمة وآخرون، الحياة السياسة والاجتماعية والاقتصادية في تونس خلال القرن 19 من خلال كتاب الإتحاف لابن أبي الضياف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ،الجزائر،2021م،ص ص47،48، 34 .

16 – الباي محمد الثاني: ولد عام 1811م، وتلقى تعليمه الديني على يد أبي العباس، ودرس لاحقاً على يد حسين التيطواني، بالإضافة إلى تدربه على الرماية وركوب الخيل، وقد تولى الحكم عقب وفاة ابن عمه أحمد باي، وتميزت فترة حكمه بصدور عهد الأمان عام 1857م،على الرغم من كونه شخصية غير طموحة، ويفتقر للخبرة في إدارة الحكم، فاطمة جعيديروآخرون، مرجع سابق،ص36

17 – عهد الأمان: صدر عهد الأمان كقانون أساسي عام 1857م في ظل حكم الباي محمد الثاني، وقد تضمن هذا القانون التزاماً بتوفير الأمان الشامل لكافة سكان الإيالة التونسية، سواء على مستوى الأفراد أو الممتلكات، إلى جانب ترسيخ مبدأ المساواة التامة في الحقوق العامة دون أي تمييز يستند إلى الدين أو اللغة أو اللون أو الجنس، كما منح الأجانب حق ممارسة مختلف المهن وحق الملكية العقارية في البلاد، ج.س.فان.كريكن، خير الدين والبلاد التونسية 1850-1881،ترجمة:البشير بن

سلامة،دار سحنون،تونس،1988م،ص3،أحمد بن أبي الضياف، مصدر سابق،مج2،ج4،ص242،حسن حسني عبدالوهاب،مرجع سابق،ص171 .

18 – محمد الصادق باي: تولى الصادق باي المولود عام 1817م مقاليد الحكم في تونس عام 1859م خلفاً لشقيقه، وهو الباي الثاني عشر ضمن سلالة الأسرة الحسينية، وقد امتدت فترة ولايته لاثني عشر عاما، واتسمت بالضعف واللامبالاة في شؤون الحكم، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد جراء سيطرة وزيره الأكبر مصطفى خزنة دار على مقاليد السلطة، وتبرز أهم إنجازاته في إصداره للدستور عام 1861م، الذي أرسى قواعد مؤسسات الدولة، فاطمة جعيدير وآخرون،مرجع سابق،ص ص51،52،ج.س.فان.كريكن، مرجع سابق،ص ص55،60،حسن حسني عبدالوهاب،مرجع سابق،ص173 .

19 – شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،1977م،ص ص117،120،291، 116 .

20 – أحمد تيشة، الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العهد العثماني (الأسرة الحسينية)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بالعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية،الجزائر،2021م،ص64 .

21 – منير السنوسي، في تاريخ بدايات الحماية الفرنسية على البلاد التونسية 1881-1884م، مجلة أسطور للدراسات التاريخية، العدد 22،تصدر عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا،قطر،2025م،ص45،أحمد القصاب، تاريخ تونس المُعاصر 1881-1956م،ترجمة:حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع،تونس، 1986م،ص ص7،9 .

22 – أحمد بن تيشة، مرجع سابق،ص122 .

23 – المرجع نفسه، ص123 .

24 – محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق،ص26 .

25 – رؤى إبراهيم عبدالباقي السامرائي، الاستعمار الأوروبي وأثره على البنية الاجتماعية في المجتمعات المستعمرة في شمال أفريقيا (الجزائر وتونس والمغرب) إنموذجاً 1830-1962م، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة سامراء،العراق،2025م،ص29 .

26 – محمد رجب ذكي تمام ،الأحوال الاجتماعية في تونس في القرن السادس عشر من خلال رؤية الرحالة الإسباني مارمول كرنجال، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 46،العدد3،الجزء الثاني، تصدر عن مركز الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة،مصر،2024م،ص12 .

27 – حسن حسني عبدالوهاب، مرجع سابق،ص 10 .

28 – محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق،ص126 .

29 – يوسف محمد الهاشمي أبو غنيمة، الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتونس قُبيل الاحتلال الفرنسي، مجلة علوم التربية،العدد61،تصدر عن الجمعية الليبية للمناهج إستراتيجيات التدريس،ليبيا،2024م،ص227 .

30 – دائرة المعارف الإسلامية، مصدر سابق،ص63،يوسف محمد الهاشمي أبو غنيمة، مرجع سابق،ص227 .

31 – يوسف محمد الهاشمي أبو غنيمة، مرجع سابق،ص227 .

32 – فاطمة جعيدير وآخرون، مرجع سابق،ص25 .

33 – بوتوقوماس حفيظة، التركيبة السكانية للمجتمع التونسي خلال القرن 17م، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد الخامس عشر، العدد1،تصدرها جامعة الجيلالي ليابس/سيدي بالعباس، الجزائر،2025م،ص ص105-106 .

34 – ذهبية بن تاسة،السلطة والمجتمع في تونس خلال القرنين 18و19م،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة غردايه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ،الجزائر، 2023م،ص23 .
35 – رؤى إبراهيم عبدالباقي السامرائي، مرجع سابق،ص30،محمد رزوق،الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17م،مطابع أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب،د.ت،ص267.
36 – ذهبية بن تاسة،مرجع سابق،ص23،أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص125،رؤى إبراهيم عبدالباقي السامرائي،مرجع سابق،ص30 .
37 – بوتوقوماس حفيظة،مرجع سابق،ص106،فاطمة جعيدير وآخرون،مرجع سابق ،26،محمد بيرم الخامس التونسي، مصدر سابق،ص126،أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص125
38 – محمد رزوق، مرجع سابق،ص ص 274،277 .
39 – بوتوقوماس حفيظة، مرجع سابق،ص 107 .
40 – أحمد بن تيشة، مرجع سابق،ص 126،بوتوقوماس حفيظة،مرجع سابق،ص107 .
41 – ذهبية بن تاسة،مرجع سابق،ص22 .
42 – يوسف محمد الهاشمي أبو غنيمة، مرجع سابق،ص228،فاطمة جعيدير وآخرون،مرجع سابق،ص25 .
43 – بوقلقولة نعيمة،مرجع سابق،ص50،ذهبية بن تاسة،مرجع سابق،ص22 .
44 – بوتوقوماس حفيظة،مرجع سابق،ص107،أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص127 .
45 – بوقلقولة نعيمة،مرجع سابق،ص50،أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص127.
46 – بوتوقوماس حفيظة،مرجع سابق،ص107.
47 – علي أنور علي الترهوني، الحياة الاقتصادية في إيالة تونس خلال الفترة 1837-1881م،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بنغازي(قاريونس سابقاً) ،كلية الآداب، قسم التاريخ،بنغازي،2005م،ص50،رؤى إبراهيم عبدالباقي السامرائي،مرجع سابق،ص29، محمد رجب ذكي تمام،مرجع سابق،ص26 .
48 – محمد العربي السنوسي، يهود تونس في بدايات نظام الحماية 1881-1911م،مجلة الحياة الثقافية،العدد 57،تصدر عن وزارة الشؤون الثقافية،تونس،1990م،ص57 .
49 – دائرة المعارف الإسلامية،مصدر سابق،ص62،بوتوقوماس حفيظة،مرجع سابق، ص108 .
50 – يوسف محمد الهاشمي أبو غنيمة،مرجع سابق،ص227،بوتوقوماس حفيظة،مرجع سابق،ص108 .
51 – علي أنور علي الترهوني،مرجع سابق،ص51 .
52 – أحمد بن أبي الضياف،مصدر سابق،ص171 .
53 – دائرة المعارف الإسلامية،مصدر سابق،ص61 .
54 – علي أنور علي الترهوني،مرجع سابق،ص51 .
55 – يوسف محمد الهاشمي أبو غنيمة،مرجع سابق،ص227.
56 – محمد نجيب بو طالب،الأوضاع الاجتماعية للعبيد السود بالبلاد التونسية في النصف الثاني من القرن 19م،المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق:الهادي التيمومي،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون،بيت الحكمة،تونس،1999م،ص378 .
57 – أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص127،يوسف محمد الهاشمي أبو غنيمة،مرجع سابق،ص227،رؤى إبراهيم عبدالباقي السامرائي،مرجع سابق،ص28 .
58 – محمد نجيب بوطالب،مرجع سابق،ص ص383-385 .
59 – يوسف محمد الهاشمي أبوغنيمة،مرجع سابق،ص227،محمد نجيب بوطالب،مرجع سابق،ص386 .

60 – محمد نجيب بوطالب،مرجع سابق،ص405 .
61– بوتوقوماس حفيظة،مرجع سابق،ص ص104-105،بوقلقولة نعيمة،مرجع سابق،ص50،علي أنور علي الترهوني،مرجع سابق،ص49 .
62 – أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص128.
63 – ذهبية بن تاسة،مرجع سابق،ص ص24-25 .
64 – جمال بن طاهر،المشائخ بالبلاد التونسية في العصر الحديث بين التأثل والارتزاق، المُغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون،بيت الحكمة،تونس،1999م،ص ص149-150 .
65 – ذهبية بن تاسة،مرجع سابق،ص25،أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص129.
66 – بوقلقولة نعيمة،مرجع سابق،ص51 .
67 – ذهبية بن تاسة، مرجع سابق،ص25 .
68 – أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص143،عبدالعزيز الثعالبي، تونس الشهيدة،ترجمة وتقديم:سامي الجندي،دار القدس،بيروت،1975م،ص48 .
69 – محمد بن الخوجة،صفحات من تاريخ تونس،تقديم وتحقيق:حمادي الساحلي،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1986م،ص117 .
70 – محمد الهادي الشريف،مرجع سابق،ص98،محمد بن الخوجة، مصدر سابق،ص121 .
71 – عبدالعزيز الثعالبي، مرجع سابق،ص30 .
72 – راوية غرابي وآخرون،الأزمة المالية التونسية وتأثيرها على سيادة تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، رسالة ماجستير غير المنشورة،جامعة محمد بو ضياف-المسيلة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ،الجزائر،2015م، ص20، عبدالعزيز الثعالبي،مرجع سابق،ص31 .
73 – راوية غرابي وآخرون،مرجع سابق،ص20،عبدالعزيز الثعالبي،مرجع سابق،ص32.
74 – أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص260.
75 – فتحي معيفي،النخبة التونسية وحركة الإصلاح الوطني خلال القرن التاسع عشر،المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية،المجلد العاشر،العدد2،تصدر عن جامعة جيلالي ليابس /سيدي بلعباس،الجزائر،2019م،ص168.
76 – راوية غرابي وآخرون،مرجع سابق،ص39 .
77 – فتحي معيفي،مرجع سابق،ص167 .
78 – أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص276،فاطمة الزهراء رحماني،موقف المجتمع التونسي من التجربة التحديثية خلال القرن 19م بين القبول والرفض،مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية،المجلد 7،العدد4،تصدر عن جامعة العربي التبسي – تبسة،الجزائر ،2022م،ص687 .
79 – أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص ص79،151،محمد بن الخوجة،مصدر سابق،ص193
80 – أحمد بن تيشة،مرجع سابق،ص151 .
82 – علي أنور علي الترهوني،مرجع سابق،ص108 .
83 – محمد بن الخوجة،مصدر سابق،ص193،أحمد بن تيشة وآخر،طبيعة نظام الحكم الحُسيني في تونس وتطور مؤسساته السياسية والقضائية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين 1705 – 1881،مجلة آفاق فكرية،المجلد 9 ،العدد3،الجزائر،2021م، ص804 ،أحمد بن تيشة، الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العهد العثماني (الأسرة الحُسينية)،مرجع سابق،ص81 .
84 – ذهبية بن تاسة،مرجع سابق،ص36

85 – أحمد بن تيشة،الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العهد العثماني (الأسرة الحسينية)،مرجع سابق،ص ص 83 – 84 ،أحمد بن تيشة وآخر،طبيعة نظام الحكم الحسيني في تونس وتطور مؤسساته السياسية والقضائية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين1705 -1881،مرجع سابق،ص ص 804 -806 .

86 – أحمد بن تيشة، الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العهد العثماني(الأسرة الحسينية)، مرجع سابق،ص220

87 – عبد العزيز الثعالبي،مرجع سابق،ص53

88 – الصادق الزمرلي،أعلام تونسيون، تقديم وتعريب:حمادي الساحلي،دار الغرب الإسلامي ،بيروت،1986م،ص ص50،57،نور الهدى بالطيب، الحياة الثقافية في تونس أواخر العهد العثماني 1705 – 1880م،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة غرداية ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ،الجزائر،2022م،ص24

89 – بوتوقوماس حفيظة، النشاط التجاري للمجتمع التونسي خلال العهد الحسيني1705 - 1830، مجلة معارف،المجلد10،العدد18، تصدر عن كلية الآداب واللغات، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة ،الجزائر،2015م،ص296.

90 - المرجع نفسه،ص294.

91 – فاطمة الزهراء رحماني،مرجع سابق، ص691،فاطمة جعيدير وآخرون،مرجع سابق ،ص19.

92 – علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس،ترجمة:عمر بن ضو،دار سراس للنشر،تونس ،1986م،ص13 .

93 – فاطمة جعيدير وآخرون،مرجع سابق،ص20 .

94 – أحمد بن تيشة،الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العهد العثماني (الأسرة الحُسينية)،مرجع سابق،ص171 .

95 – المرجع نفسه،ص175،عبدالعزيز الثعالبي،مرجع سابق،ص91 .

96 – أحمد بن تيشة، الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العهد العثماني (الأسرة الحُسينية)،مرجع سابق،ص173 .

97 – فاطمة الزهراء رحماني،مرجع سابق،ص691،أحمد بن تيشة،الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العهد العثماني (الأسرة الحُسينية)،مرجع سابق،ص ص175-176.

98 – رؤى إبراهيم عبدالباقي السامرائي،مرجع سابق،ص27 .

99 – حنفاوي عمايرية ، الجنوب الغربي التونسي خلال الفترة 1856-1919م قراءة في التاريخ الاجتماعي من خلال الآدب الشعبي، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق: الهادي التيمومي،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة،تونس ،1999م،ص ص627،637

100 – ج.س.فان.كريكن،مرجع سابق،ص ص46،48،49،50،علي أنور علي الترهوني، مرجع سابق،ص177 .

101 – فاطمة الزهراء رحماني،مرجع سابق،ص690،حنفاوي عمايرية،مرجع سابق، ص637.

102- علي أنور علي الترهوني،مرجع سابق،ص177،ج.س.فان.كريكن،مرجع سابق، ص158 .